مدير عام مكتب الهيئة العامة للأراضي بمحافظة صنعاء لـ(الثورة):

لن نستطيع القضاء على ظاهرة السطو على أراضي الدولة إلاّ بتوفير الإمكانيات

أكد مدير عام مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بمحافظة صنعاء الأخ علي صالح الكول وجود اعتداءات كثيرة على أراضي وأملاك الدولة بالمحافظة، وأن مكتب الهيئة يقف عاجزاً أمام هذه الاعتداءات بسبب عدم توفر الامكانيات اللازمة له.
وأشار إلى أنه إذا ما توفرت المعدات والسيارات لمكتب هيئة الأراضي بصنعاء، فإنه بمقدوره أن يضع حداً نهائياً لظاهرة السطو على أراضي الدولة، وضبط كافة سماسرة وتجار الأراضي والمتنفذين وإحالتهم إلى النيابة .. جاء ذلك في اللقاء التالي الذي أجرته معه (الثورة) فإلى التفاصيل:

صنعاء / علي غالب الأبارة

*بداية حدثونا عن أبرز الانجازات التي حققتموها منذ تسلمتم قيادة المكتب؟

- تدركون أن مشكلات السطو على أملاك الدولة قد تكون ظاهرة موجودة في أي زمان ومكان ، لكننا نواجهها بعزيمة وإرادة قوية تمهيداً للقضاء عليها ، لأن التهاون معها يساهم في تفاقمها وزيادة تعقيدها ، وعموماً مواجهة المشكلة هو الحل الأنسب بدلاً من الهروب منها ،وهذا في اعتقادي من أهم الانجازات التي حققها المكتب ، بالإضافة إلى أننا استطعنا أن نحسن مستوى الأداء والانضباط الوظيفي واستعادة أراض كانت مغتصبة ومنهوبة ، بالإضافة إلى إنجازات أخرى عديدة.

السطو والامكانيات

*ماذا عن قضايا السطو على أراضي الدولة بمحافظة صنعاء وكيف تتعاملون معها ؟

- السطو كثير على أملاك الدولة من قبل الطامعين ،ونحن بعون الله وإصرارنا على وضع حد لمثل هذه الظاهرة غير القانونية سوف نتمكن عند توفير الإمكانيات من وضع حد نهائي لمثل هذه التصرفات ، وضبط كافة السماسرة وتجار الأراضي والمتنفذين وإحالتهم إلى النيابة .

*هل هناك تداخل بين مهامكم ومهام مكتب الأوقاف، وما هو الإجراء الذي تتخذونه تجاه هذا التداخل إن وجد؟

- لا يوجد تداخل، وهناك قوانين تنظم مهام وأعمال الهيئة العامة للأراضي والأوقاف، والجميع ملزم بتنفيذها، ونحن ننسق مع مكتب الأوقاف، حيث وضعنا نماذج تتضمن بأن لا يتم تعميد أي وثيقة تخص الأوقاف إلا بعد الرجوع إليهم للإفادة بصحة الوثيقة من عدمها .. ومن جانبنا نحن حريصون على أملاك الدولة والأوقاف معاً.

غياب التنسيق والتعاون

*ما الدور الذي تقوم به قيادة السلطة المحلية تجاه حماية أملاك الدولة ؟ وكيف تقيمون تعاونكم معها بصورة عامة؟

- هناك دور فعال للأخ المحافظ مع المكتب وهو متعاون معنا ، أما مدراء المديريات ، فإن التنسيق معهم ليس بالمستوى الذي ننشده و لا يوجد أي تعاون منهم في سبيل الحفاظ على أملاك الدولة وإيراداتها رغم المتابعة والرفوعات إليهم تحت توقيع الأخ المحافظ ، ونأمل من الجميع التعاون معنا لما فيه الصالح العام ، لأننا ملزمون بالحفاظ على أراضي الدولة وأملاكها وردع أي معتد تسول له نفسه المساس بها ، وهدفنا وواجبنا هو بذل الجهود المتواصلة حتى تختفي ظاهرة السطو على أملاك الدولة والقضاء عليها من خلال تطبيق القانون الذي هو مرجع الجميع ويحتكم إليه العامة.

> **النصب بمحررات ووثائق غير قانونية من أصعب المشكلات التي نواجهها**

تحايل واعتداءات

*ما هي المعوقات التي تواجهكم وماذا عن الضوابط اللازمة لعدم مخالفة الإجراءات التي يتخذها المكتب للحفاظ على أموال الدولة ؟

- في الحقيقة المشاكل والمعوقات التي تواجهنا كثيرة ومتعددة أبرزها الاعتداءات على أراضي الدولة من قبل الطامعين والسماسرة وتحايل الأمناء في ذلك ، مما يؤدي إلى جعل المكتب يواجه صعوبة في مواجهة هذه المشكلة، ومع هذا استطعنا في مكتب الهيئة أن نقوم بضبط أكثر من حالة ، وتم إحالتهم إلى النيابة ، كما تم إزالة الكثير من المخالفات ، وتم تكليف الإدارات المختصة بالمتابعة والرقابة المستمرة والعمل مستمر على أكمل وجه رغم عدم وجود الإمكانيات اللازمة لمواجهة هذا الوضع ، ولو توفرت المعدات والسيارات للمكتب لحققنا نجاحا كبيراً بما نسبته 90-80بالمائة إلى جانب توقيف كافة الاعتداءات غير القانونية وإزالة جميع الاستحداثات، فالنية صادقة وموجودة ونلتزم أمام الله والوطن بالمحافظة على الحق العام ووضع حد نهائي للاعتداءات على أملاك الدولة وردع كل من تسول له نفسه البسط أو التعدي على أراضي وعقارات الدولة.

محررات ووثائق للنصب

*هناك من يفتعل محررات ووثائق للنصب على الجهات الرسمية ، ما هو دوركم لردع مثل هؤلاء ، وماذا عن الأمناء الذين لم يتعاونوا معكم؟

- هذا من أكبر و أصعب ما نعاني منه، فبالنسبة للأمناء فقد اتخذنا كافة الإجراءات نحوهم وتم التنسيق بعدم قبول أي وثيقة تصدر من قبلهم إلا بعد التأكد من قانونية مزاولة الأمين لمهنته واعتماده من وزارة العدل.

ومن خلال البحث والتحري وجدنا عدة مخالفات ومغالطات وتحايلا من قبل الأمناء تم تصحيحها وعملنا على إزالة كل ما يحصل من قبلهم، وعند ورود الوثيقة المراد تعميدها نقوم قبل اتخاذ أي إجراء بتكليف مهندس مع مندوب من الإدارة المختصة بالنزول الميداني للمعاينة ورفع تقرير بذلك ، وإذا اتضح أن هناك تحايلا من قبل الطامعين والأمين يتم توقيف إجراءات التسجيل وإحالة القضية إلى الإدارة المختصة لتحديد إجراء عملية الفرز وتحديد نسبة الدولة والمواطن ويحرر محضر رسمي بذلك يعمد في السجل العقاري ومن ثم تبدأ إجراءات التسجيل ، أما إذا كانت الوثيقة في المرفق العام فيتم الإحالة إلى النيابة مباشرة ، ونظرا لبعض الالتباسات من قبل المهندسين فقد تم عمل دورة تدريبية ميدانية لجميع مهندسي ومختصي المكتب وتم تعريفهم على الطبيعة بالمراهق والمرافق والأصلاب والمستخرجات والسوائل والمنحدرات والسواقي والبرك والمواجل والكظائم وكل ما هو مملوك للدولة وفقا للقانون.

إعادة السجل العقاري

* لا حظنا تحسناً في عمل المكتب، فما هي الإمكانيات المتوفرة سابقاً وما تم توفيره حالياً؟

* ماذا عن الإيرادات التي حققتموها وما نسبتها عن السنة الماضية ؟

- حقيقة منذ تسلمنا قيادة المكتب ونحن نسعى إلى تعزيز واقع الأداء والنهوض بكافة الواجبات بشكل سليم وبما من شأنه تحقيق استمرارية النجاح ورفع الإيرادات بما يلبي الطموحات ، حيث بلغت العام الماضي "183" مليوناً ، وكانت قبل هذا متدنية.

أما في العام الحالي فإننا نطمح إلى أن تكون الإيرادات مرتفعة والوصول إلى الرقم الذي نسعى لتحقيقه.

*كلمة أخيرة تود قولها في نهاية هذا اللقاء؟

-إذا كانت هناك من كلمة ، فإنني أتوجه بها عبر صحيفة " الثورة " الغراء ، إلى الجميع بالتعاون معنا للحفاظ على أملاك الدولة وعدم التحايل والتطاول على الأراضي الزراعية وغيرها ، وكذا المراهق والمرافق المشتركة.

والمكتب يحرص على السير قدماً في اتخاذ كافة الإجراءات الهادفة للحفاظ على أملاك الدولة من خلال وضع حلول وخطوات عمل تضمن ردع المعتدين على أراضي الدولة ، ونطلب التعاون من الجميع ، كون أملاك الدولة مالاً عاماً ملزمين جميعاً بالحفاظ عليه ومن سهل أو تقاعس يتحمل المسؤولية.

وأخيراً فإن الجروح إذا تمت خياطتها دون نظافة دائماً ما تتعبنا نسبة لوجود رواسب وفيروسات.

في ظل غياب دور السلطة المحلية بالمحافظة

الأسواق العشوائية بعمران تعيق حركة السير وتنتج الأوبئة

تعد الاسواق العشوائية في محافظة عمران واحدة من القضايا العامة والهامة التي تشكل ازدحاماً شديداً في مدينة عمران، وكذا في الخطوط الرئيسية، علاوة على أنها زادت من حدة الازدحام في خطوط السير وخلقت حالة من الفوضى في شوارع المدينة إضافة إلى ما يشكله الباعة المتجولون في الشوارع من مظهر غير حضاري يعكس سلوكا سيئا للغاية، عن هذه القضية التقت «الثورة» العديد من المواطنين والمختصين وخرجت بالحصيلة التالية..

عمران/ فهد يحيى الارحبي

الأخ/ محمود أحمد الداعري اعتبر أن مدينة عمران مليئة بالمخلفات نتيجة الاسواق العشوائية التي تقع وسط الشوارع الرئيسية فهي مزدحمة من قبل اصحاب البسطات والعربيات والباعة المتجولين بشكل لافت.

وقال: الأسواق العشوائية وما تنتجه من مخلفات وازدحام تعكس صورة غير حضارية عن المحافظة وأبنائها، كما أن حركة المرور في الجولات أصبحت سيئة ومعيقة للمارة وزادت من الازدحام وهذا أدى الى خنق الشارع وضاعف من حالة الازدحام .

وأشار الداعري إلى وجود سوق مجهز في مدينة عمران منذ فترة لكن المواطنين لا يعرفون عن الأسباب التي تقف وراء تراخي الجهات المعنية في إدخال الباعة المتجولين في السوق وتنظيم عملية بيع وشراء المواد الغذائية والاستهلاكية.

مخلفات بيئية وجباية مستمرة

حسين العودي الذي يعمل بإحدى منظمات المجتمع المدني بالمحافظة تحدث عن الآثار السلبية للأسواق العشوائية قائلاً: هي كثيرة وأولها ازدحام الشوارع بالسيارات وعرقلة المرور السليم للمارة والأخطر من ذلك الآثار البيئية الناتجة عن المخلفات البلاستيكية، وقال: أيضاً أن السلبية التي تسببها الأسواق العشوائية في محافظة عمران كثيرة ومنها تشويه المنظر الحضاري للمدينة وزيادة ازدحام السيارات مما يسبب تأخراً للمارة والموظفين وأصحاب الحاجة، ومحافظة عمران لديها أسواق عشوائية كثيرة منها أسواق وسط المدينة التي تعد من الأماكن الأكثر ازدحاما بسبب الباعة المتوجولين والذين يتواجدون من جولة البشيري وحتى جولة الملف خط صنعاء، وبالرغم من الحملات الكثيرة التي ينفذها المجلس المحلي والمكاتب التنفيذية تجاه الباعة المتجولين إلا أن ذلك لم يجد نفعا، وذلك لعدم قدرة المجلس المحلي على توفير مكان يضم جميع الباعة حيث لا سوى يوجد مكان واحد ويسمى السوق المركزي، والمشكلة في ذلك هو بُعد السوق المركزي من الباعة والمتسوقين، والمشكلة الأكبر في حسم الموضوع هم أصحاب النفوس المريضة الذين يستغلون الباعة ويأخذون منهم الجباية المالية اليومية.

وقال العودي: أما الاضرار البيئية وفي البنية التحتية فهي كثيرة منها تشويه الارصفة وكثرة القمامة وانتشار الكثير من الامراض الناتجة عن مخلفات الأسواق العشوائية، ولابد من تضافر الجهود والعمل بكل اخلاص وخاصة من قبل المجلس المحلي والبلدية والمرور وقيادة المحافظة، وردع كل المرتزقة من اصحاب الجباية وتنظيم العملية المرورية وتحديد أماكن للسير ووقوف السيارات والمتابعة اليومية وتوفير كل البدائل المناسبة القريبة من المجمعات السكنية وتفعيل القوانين المدنية تجاه كافة المخالفات ومرتكبيها.

حارث الذرحاني تحدث من جانبه بالقول: الازدحام الشديد والمنظر غير اللائق للاسواق وكذا عدم تقديم السلعة للمشتري بالطريقة الصحيحة وعدم التزام الباعة بدخول السوق المركزي يؤدي الى التهرب الضريبي لبعض الباعة وخاصة المتجولين وإلى تعرض بعض الباعة للخطر مثل حوادث السير.. بالإضافة الى تعرض بعض المواد الغذائية لأشعة الشمس والغبار والأتربة مما يجعلها مضرة بصحة المستهلك وغير صحية كما أن السلع المعروضة عادة ماتكون مسببة لأمراض قاتلة .

غياب المجلس المحلي

صادق السنحاني: -طالب- أرجع أسباب الازدحام الشديد بمدينة عمران إلى غياب دور المجلس المحلي بالمحافظة، حيث قال: اسواق المحافظة كلها عشوائية بشكل عام وهذه الاسواق العشوائية تسبب الازدحام في السير وذلك يدل على العشوائية التي تمر بها المدينة.

وأضاف السنحاني ولأن السوق المركزي موقعه غير مناسب ولا يوجد فيه موقف للسيارات ولأن المجلس المحلي يغض الطرف عن الباعة الذين يفترشون الشارع العام انتشرت بكثرة الأسواق العشوائية وعمت الفوضى.

> **تفعيل القوانين وإيقاف الجباية.. ضرورة ملحة لابراز الصورة الحضارية للمدينة**

السبب مشترك

الشيخ/ علي النخبي تحدث عن الآثار السلبية للاسواق العشوائية بالقول: الأسواق بعمران تعمل على إعاقة سير المرور وإزعاج المارة وتشويه الصورة الحضارية وتكدير حياة الساكنين وانتشار الفوضى وعدم الالتزام بالنظافة وانتشار الأوبئة وشرها أكثر من خيرها والسبب عدم الالتزام بقانون التخطيط الحضري وغياب الرقابة الذاتية والحكومية وعدم تطبيق قانون الثواب والعقاب وغيرها من الأسباب التي يشترك في خلقها أو وجودها السلطة المحلية والمواطن.

الأخ يحيى طواف لم يختلف حديثه كثيراً عمن سبقوه، واعتبر ما يجري بالمحافظة من فوضى وإزعاج وازدحام، ناتجاً عن قلة الوعي لدى أبناء محافظة عمران، وعدم قيام الجمعات المعنية بدورها في ضبط المخالفين وإيجاد البدائل المناسبة للأسواق العشوائية.

ومن جانبه حمل الشيخ نايف الحايطي، المجلس المحلي بالمحافظة، مسؤولية الازدحام الشديد للمركبات والمارة وتلوث البيئة بمدينة عمران، جراء المخلفات الناجمة عن الأسواق العشوائية.

وأضاف: عدم تحمل السلطة المحلية مسؤوليتها، وعدم التزام الباعة المتجولين بالاماكن المخصصة لهم، يزيدان وضع المدينة سوءاً وينذران بكارثة بيئية.

تواطؤ

عماد عبده حسن -بائع متجول- قال: أنا وزملائي مستعدون لدخول السوق المركزي لكن هناك تواطؤا من قبل المعنيين، حيث يقومون بإدخالنا السوق ونحن نلتزم ولا يقومون بإدخال البائعة الآخرين الذين يدفعون الإتاوات مقابل بقائهم في أماكنهم ووسط الشارع .

الأخ أحمد جهلان -نائب مدير عام مكتب النظافة والتحسين بمحافظة عمران، حمل المسؤولية في ذلك مكتب الاشغال بالمحافظة كون هذه المهام والإجراءات في صميم أعمالهم باعتبار تنظيم السوق وترتيب الأسواق هي من مهامهم الرئيسية بحسب قوله.

وأضاف: نحن في مكتب التحسين مهامنا واضحة وعلى مكتب الاشغال القيام بواجبه الحقيقي تجاه هذا الازدحام العشوائي في الأسواق.

حال مكتب الاشغال!

وعندما انتقلنا إلى مكتب الاشغال العامة بالمحافظة لأخذ رأي القائمين عليه، حول الأسباب التي أدت إلى الانتشار الكبير للأسواق العشوائية بمدينة عمران وما ينتج عنها من تراكم للمخلفات وانتشار للأوبئة، لم نجد المختص، فعندنا اليوم التالي لعلنا نجد مدير مكتب الأشغال أو من ينوب عنه إلا أننا فوجئنا بقول أحد الموظفين بالمكتب: لا تتعبوا أنفسكم الجماعة (المدير والمختص) يعملون ميدانياً؟، فإذا كان هذا هو حال مكتب أشغال عمران فكيف يا ترى ستحل مشكلة الأسواق العشوائية وما تخلفه من ازدحام ومخلفات؟! السؤال ينتظر إجابة من قبل قيادة السلطة المحلية بمحافظة عمران إن كانت فعلاً تعي واجباتها ومسؤولياتها تجاه المحافظة وأبنائها؟!